هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

مقدمة لآليات المحتوى المحلي للجهات الحكومية

مخطط الورشة

01 تعريفات ذات صلة

02 نبذة عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

03 مفهوم المحتوى المحلي

04 مدخل لآليات المحتوى المحلي

05 تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

06 القائمة الإلزامية

07 آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

08 آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

09 آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

01

تعريفات ذات صلة

تعريفات

تعريفات عامة

الجهة الحكومية	الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.
الهيئة	هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
النظام	نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
اللجنة	اللجنة المشكَّلة وفقًا للمادة (الثامنة والثمانين) من النظام، المعنية بالنظر في مخالفات المتنافسين والمتعاقد معهم وفقًا لأحكام النظام والعقود المبرمة معهم.
اللائحة	لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.
المحتوى المحلي	إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.

تعريفات

تعريفات عامة

المنتج الوطني	كل منتج يُنتَج في المملكة، بما في ذلك جميع المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية؛ سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.
المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية	المنشآت المحلية (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، التي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50%) من رأس مال المنشأة.
العقود المختلطة	العقود التي تحتوي على بنود متعلقة بالتوريد وبنود أخرى متعلقة بأعمال أو خدمات أخرى.
حصة المنتجات الوطنية	نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يتعهد المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا يدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية.
العقود المجزأة	العقود المجزأة هي العقود التي يمكن للجهة الحكومية أن تقوم بترسية بند أو أكثر على متنافس وبنود أخرى على متنافسين آخرين.
العقود غير المجزأة	هي العقود التي يتم فيها ترسية جميع البنود من قبل الجهة الحكومية على متنافس واحد فقط.

تعريفات

تعريفات عامة

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة	نسبة المحتوى المحلي التي يتعهد المتنافس -ضمن عرضه الفني- بتحقيقها عند نهاية العقد.
الخطة التدرجية للمحتوى المحلي	خطة إلزامية يعدها ويقدمها المتعاقد لتوضيح نسبة المحتوى المحلي المخطط الوصول لها خلال مراحل تنفيذ العقد.
شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	هي شهادة تُصدرها الهيئة توضح نسبة المحتوى المحلي المعتمدة لدى المنشأة.
نطاق العقود عالية القيمة	العقود التي تساوي قيمتها التقديرية أو تتجاوز 25 مليون ريال.

02

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

Confidential - مقيّد

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

النشأة

النشأة

أنشئت الهيئة بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/168) بتاريخ 1440/04/20هـ الموافق 2018/12/27م، بهدف تنمية المحتوى المحلي بكافة مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء بأعمال المشتريات الحكومية ومتابعتها، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول به.

Confidential - مقيّد

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

المهام والمسؤوليات

01
تنمية المحتوى المحلي.

02
متابعة المحتوى المحلي.

03
صياغة السياسات والأنظمة واللوائح.

04
ذكاء الأعمال وإعداد الدراسات الداعمة.

05
رفع الوعي لدى مختلف الشرائح الاقتصادية.

06
ابرام الشراكات الاستراتيجية.

07
تطوير وادارة الاتفاقـيات.

Confidential - مقيّد

03

مفهوم المحتوى المحلي

مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما هو المحتوى المحلي؟

» هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

01 الأصول

- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.

02 القوى العاملة

- الأيادي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

03 السلع والخدمات

- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

04 التقنية ونحوها

- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

المحتوى المحلي

معادلة حساب نسبة المحتوى المحلي

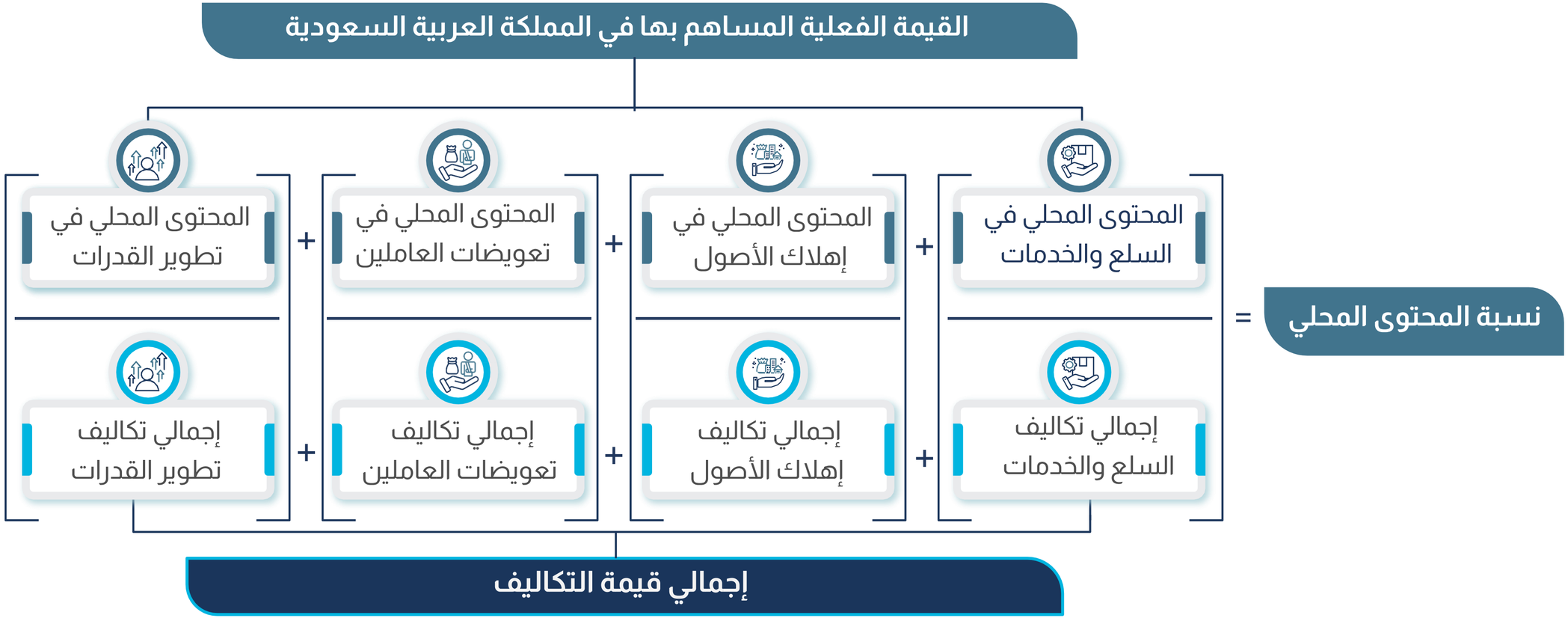

المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

التاريخ: 0000/00/0م
رقم الشهادة: M xxxxx

LC المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي
Local content certification

تشهد هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أن نسبة المحتوى المحلي لـ[xxxxxxx] سجل تجاري رقم (xxxxxxx)، للسنة المالية المنتهية بتاريخ-/-/-202م تبلغ x.xxx %.
تمثل درجة الإيراد من الصادرات x.xx%.

صلاحية هذه الشهادة 19 شهراً من نهاية السنة المالية المذكورة أعلاه.

The Local Content & Government Procurement Authority certifies that the Local Content Score for [xxx] Commercial Registration No. (xxxxxxx)
for the year ended -/-/202-, is xx.x%.
The Export Revenue Score is x.xx%.

The validity of this certificate is 19 months from the **above** mentioned year ended.

تنويه:
تم إصدار هذه الشهادة بحسب الإجراءات المتبعة لدى الهيئة بناء على الإفصاح المقدم من المنشأة والتقرير الصادر من مكتب المراجعة المعتمد دون أدنى مسؤولية على الهيئة.
هذه الوثيقة مرسلة عبر البريد الإلكتروني/النظام الآلي ولا تحتاج إلى توقيع

Note:
This certificate was issued according to the procedures followed by the Authority and based on the disclosure submitted by the entity and the report issued by the approved audit firm, without holding LCGPA minimally responsible.
This certificate is sent via electronic mail / automated system and it does not require a signature.

يمكنك التحقق من صحة البيانات الواردة في الشهادة أعلاه من خلال الرابط التالي URL أو من خلال مسح الرمز الرباعي أعلاه

You can validate the information in this certificate via the following link URL or by scanning the above QR code

تعريف الشهادة

هي نسبة المحتوى المحلي لدى المنشأة للسنة المالية المستهدفة محل القياس بناء على القوائم المالية لدى المنشأة؛ الأمر الذي يتيح لها معرفة الوضع الراهن للمحتوى المحلي.

مدة صلاحية الشهادة

تسري صلاحية شهادة المحتوى المحلي لمدة 19 شهرًا من تاريخ القوائم المالية محل القياس.

Confidential - مقيّد

المحتوى المحلي

إثبات وطنية المنتج

تعريف المنتج الوطني

كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.

من طرق إثبات وطنية المنتج

01

شهادة (سابر) الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة؛ موضحًا فيها أن منشأ المنتج وطني.

02

إقرار خطي من المصنع أو مزود الخدمة وفق النموذج المعد لذلك، والمتاح على موقع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

03

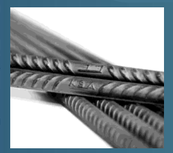

دلالة المنشأ، بشرط أن تكون الدلالة ثابتة بشكل يصعب إزالتـــــها، وتكون الدلالة حفرًا، أو حياكة، أو طباعة، أو كبسًا وفقًا لطبيعة المنتج، والضابط فيها هو أن تترك أثرًا عند الإزالة.

04

شهادة "صنع في السعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.

05

علامة "تقنية سعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.

06

سجل تجاري ساري المفعول أو وثيقة العمل الحر، وذلك للخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.

07

أن يكون المنتج مستوفيًا لمتطلبات قواعد المنشأ، وذلك للمنتجات الخليجية المصنعة خارج المناطق الحرة، وتكون وفقًا للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس.

08

شهادة أو ترخيص تسجيل المنتجات الصادرة من جهة ذات اختصاص في المملكة العربية السعودية، مثل شهادة تسجيل المنتجات في هيئة الغذاء والدواء، أو هيئة الحكومة الرقمية، أو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من الجهات المختصة.

Confidential - مقيّد

04

مدخل لآليات المحتوى المحلي

Confidential - مقيّد

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

- اللائحة التنفيذية.
- لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.
- لائحة تنظيم تعارض المصالح بشأن تطبيق أحكام النظام واللائحة.
- لائحة تنظيم سلوكيات وأخلاقيات القائمين على تطبيق أحكام النظام واللائحة.

Confidential - مقيّد

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي

عن اللائحة

صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 245، وتاريخ 1441/3/29هـ، الموافق 26 /11 / 2019م.

الهدف

تهدف لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات إلى وضع قواعد وإجراءات، وتحديد آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية على أن تُطبّق هذه اللائحة على كل الجهات، ويستثنى من ذلك المشتريات العسكرية*.

* المشتريات العسكرية: المنظومات والأسلحة والذخائر وأنظمة الاتصالات والمعدات وقطع الغيار والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والإصلاح والعمرة والتشغيل الخاصة بالتسليح.

Confidential - مقيّد

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات (المادة الرابعة)

على الجهة الحكومية عند طرحها لأعمالها ومشترياتها القيام بالآتي:

1. الالتزام بالقائمة الإلزامية وفقًا لأحكام المادتين (السابعة) و(التاسعة) من اللائحة.

2. منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تفضيلاً سعريًا، وذلك بافتراض أسعار عروض المنشآت الأخرى أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق العرض، وذلك في جميع العقود -عدا عقود التوريد- التي لا تندرج ضمن نطاق العقد العالي القيمة.

3. اعتماد آليات المحتوى المحلي التالية، وذلك دون إخلال بأحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة:

- أ- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الأول) من الباب (الثاني) من اللائـــــــحة.
- ب- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الثاني) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- ج- آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الثالث) من الباب (الثاني) من اللائحـة.

Confidential - مقيّد

مدخل لتفضيل المحتوى المحلى

نظرة عامة على تفضيل المحتوى المحلي

بالنظر إلى لائحة تفضيل المحتوى المحلي فقد تضمنت ثلاث آليات لتنمية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية:

	المنافسات الحكومية		
طبيعة المنافسة	منافسات التوريد	منافسات الأعمال والخدمات	
النطاق السعري	جميع النطاقات السعرية (منافسات عالية وغير عالية القيمة)	عالية القيمة	غير عالية القيمة
الأحكام والآليات المنطبقة	آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني*	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية
		آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي	
	القائمة الالزامية		

آليات المحتوى المحلي

*التطبيق المباشر من قبل الجهة الحكومية في عقود التوريد و العقود المختلطة

مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

آليات تفضيل المحتوى المحلي

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية	تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية أفضلية في السعر بنسبة 10%.	تطبق: في جميع أنواع العقود -ما عدا عقود التوريد- التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.
القائمة الإلزامية	تهدف هذه القائمة إلى تمكين الصناعات والخدمات الوطنية القائمة، التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية؛ حيث يُلزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنِّعين ومقدمي خدمات وطنيين .	تطبق: في جميع العقود؛ سواء عقود الأعمال أو المشتريات التي يشتمل نطاق عملها على المنتجات والخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.
التفضيل السعري للمنتج الوطني	تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة 10 % على نظيرتها من المنتجات الأجنبية، وتتفاوت هذه النسبة بشكل تناسبي حسب حصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن العرض، اضافة الى ذلك يتم زيادة نسبة التفضيل السعري ليصل الى 30% للمنتجات المدرجة بقائمة التفضيل السعري الاضافي	تطبق: هذه الآلية على عقود التوريد من قبل الجهة الحكومية، وتطبق من قبل المتعاقد في أنواع العقود الأخرى.
وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	• تهدف هذه الآلية لتخصيص وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض. • تحث هذه الآلية المتنافسين على النظر إلى المحتوى المحلي وكون الشركة مدرجة في السوق المالية على أنهما عوامل مهمة في ترسية المنافسة.	تطبق: في العقود عالية القيمة، فيما عدا عقود التوريد. *باستثناء ما ورد في المادة الثامنة عشر من لائحة التفضيل
الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي	•تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي على مستوى العقد . •توجب هذه الآلية على المتنافسين الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي من خلال تقديم نسبة مستهدفة تساوي او تزيد عن الحد الادنى المطلوب ضمن عرضه الفني وبناءً عليه يُضمَّن ذلك في التقييم المالي وفقًا للمعادلة الحسابية التي تحدد العرض الأفضل.	تطبق: في العقود عالية القيمة - فيما عدا عقود التوريد - للمنافسات التي حُدِّدت بالاتفاق بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.

05

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن التفضيل

تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

المنشآت (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) المحلية بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50%) من رأس مال المنشأة.

لائحة التفضيل / الباب الأول: التعريفات والأحكام العامة، المادة الأولى.

نبذة عامة

وُضع التفضيل لتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة و المتوسطة و تمكينهم في المشتريات الحكومية مما يؤثر علي تنمية المحتوى المحلي و رفع مساهمة هذه الشريحة في القطاع الخاص و الناتج المحلي.

نطاق التطبيق

تطبق على جميع العقود –ما عدا عقود التوريد- التي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن التفضيل

آلية التطبيق

تُمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية سعرية من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت التي لا تصنف ضمن هذه الفئة . بعد ذلك، تُقارَن العروض المقدمة، ويُختار العرض الأقل سعرًا.

شروط الانطباق

1. شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شهادة حجم المنشأة)
(الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت").

2. نسبة تملك المواطنين في المنشأة 50% فأكثر من رأس المال.

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

مثال تطبيقي

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة خدمات وأعمال

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قيمة المنافسة:
330,000 ريال.

يتم حساب الأفضلية كالتالي:

إضافة 10% على سعر عرض المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التى تقل نسبة تملك المواطنين فيها عن 50%، ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة التي تحقق شروط الانطباق.

	منشأة كبيرة	منشأة متوسطة	منشأة صغيرة
سعر العرض	325,000 ريال	300,000 ريال	320,000 ريال
نسبة ملكية المواطنين	%10	%20	%75
سعر العرض المعدل	357,500 ريال	330,000 ريال	320,000 ريال

المنشأة الصغيرة هي الفائزة بالمنافسة، بسبب منح أفضلية سعرية للمنشأة الصغيرة فقط؛ لأن نسبة تملك المواطنين فيها يتجاوز 50%

06

القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

نبذة

تعريف

هي قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية التي تصدرها الهيئة وتُحدِّثها بشكل دوري. تضع الهيئة الضوابط والمعايير اللازمة للإدراج في القائمة الإلزامية والاستثناء منها؛ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

نطاق التطبيق

تُطبّق في جميع أنواع العقود التي يشتمل نطاق عملها على منتجات أو خدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

آلية التطبيق

- يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات والخدمات الوطنية في جميع أنواع العقود؛ التي يشتمل نطاق عملها على منتجات وخدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.
- يستبعد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية لمنافسات التوريد الغير مجزأة.
- يستبعد البند الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية لمنافسات التوريد المجزأة.

الأهداف

- تمكين الصناعات الوطنية القائمة التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية من خلال توفير الخدمات والمنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنِّعين ومقدمي خدمات وموردين وطنيين، ما لم يحصل المتعاقد على استثناء.

Confidential - مقيّد

القائمة الإلزامية

مسؤوليات المتنافس ومسؤوليات الجهة الحكومية

مسؤوليات المتنافس

- يلتزم المتنافس ببيان أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً في عقود التوريد أو العقود المختلطة.
- يلتزم المتنافس بتقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمصانع أو مقدمي الخدمات الوطنيين للبنود التي تشترط الشهادة.

مسؤوليات الجهة الحكومية

- تلتزم الجهة الحكومية ببيان بنود القائمة الإلزامية في جداول الكميات.
- يُستبعد العرض الذي لم يلتزم بتقديم شهادة المحتوى المحلي للبنود التي تشترط ذلك، وذلك في عقود التوريد أو العقود المختلطة.

Confidential - مقيّد

القائمة الإلزامية

مسؤوليات المتعاقد ومسؤوليات الجهة الحكومية

مسؤوليات المتعاقد

- يلتزم المتعاقد بإثبات وطنية المنتج عند تسليمه للجهة الحكومية أثناء تنفيذ المشروع، وذلك من خلال التعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية التي تُصدرها الهيئة
- يلتزم المتعاقد بتسليم تقارير الالتزام بالقائمة الإلزامية، وذلك وفقاً للنماذج الصادرة من الهيئة.

مسؤوليات الجهة الحكومية

- للتأكد من ذلك تتولى الجهة الحكومية مراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، وعدم استلام أي منتجات مورَّدة تخالف القائمة الإلزامية، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها.
- مطالبة المتعاقد بتقرير الالتزام بالقائمة الإلزامية ومراجعة وتدقيق واعتماد كافة المعلومات وطلب وتوفير كافة الوثائق المتعلقة بالتقرير بما فيه وثيقة إثبات المنتج الوطني وشهادة خط الأساس للمصنع للمنتجات التي تتطلب ذلك

القائمة الإلزامية

ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية*

1

الاستثناء بسبب عدم تحقيق معيار خط الأساس للمحتوى المحلي للمنتجات التي يشترط لها خطة الأساس.

2

الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لتلبية الاحتياج.

3

الاستثناء بطلب من الجهة الحكومية وذلك في منافسات التوريد والاتفاقيات الإطارية بشرط أن تكون المنافسة تم طرحها بأسلوب المنافسة العامة أو تم دعوة 3 مصانع وطنية على الأقل للمنافسة.

4

الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي السقفَ السعري المحدد في القائمة.

5

الاستثناء بسبب احتياج المشروع إلى مواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية.

*تكون حسب الشروط المبينة في وثيقة ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية - للجهات الحكومية

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

قُدّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	المتنافس الثالث
أظرف بشعار الجهة	✓	وطني	وطني	أجنبي
ورق تغليف	✓	وطني	وطني	وطني
أكياس ورقية للهدايا	✓	وطني	وطني	أجنبي
أقلام فاخرة	✗	أجنبي	أجنبي	وطني
دروع فاخرة	✗	وطني	وطني	وطني

خلال مرحلة التقييم

- تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية.
- المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بندين، هما: أظرف بشعار الجهة، أكياس ورقية للهدايا؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد من جميع بنود المنافسة.

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة كون المنافسة مجزأة

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	خلال مرحلة التقييم
شريط لاصق	✓	وطني	أجنبي	يستبعد المتنافس الثاني من هذا البند؛ لعدم الالتزام بالقائمة الإلزامية.
ورق طباعة A4	✗	أجنبي	وطني	لا يستبعد المتنافس الأول؛ كون البند ليس من ضمن القائمة الالزامية.

خلال مرحلة التقييم

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (2) لم يلتزم بالقائمة الإلزاميــة في البند الأول، ولكون المنافسة مجزأة "الاستبعاد من بندٍ لا يعني الاستبعاد من المنافسة".

07

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

Confidential - مقيّد

التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هو إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية على نظيرها من المنتجات الأجنبية.

نطاق التطبيق

- تُطبق على المنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الإلزامية في جميع العقود.

- كما تطبق هذه الآلية بشكل مباشر او غير مباشر على المنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الالزامية على النحو التالي:

التطبيق المباشر: وذلك من خلال قيام الجهة الحكومية في عقود التوريد او العقود المختلطة بتفضيل المنتجات الوطنية، في مرحلة تقييم العروض وفقاً لمعادلة التفضيل السعري.

التطبيق غير المباشر: وذلك من خلال قيام الجهة الحكومية بإلزام المتعاقد بإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية مع متعاقديه من الباطن، عند تأمين ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات في أنواع العقود الأخرى.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

آلية التطبيق

- يمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعريًّا؛ وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض. وتجوز زيادة نسبة الأفضلية باتفاق الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في عقود التوريد التي تبرم من قبل الجهة الحكومية.

- **في المنافسات القابلة للتجزئة:** يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية معادلة للمنتج الوطني 100%، و0% للمنتج الأجنبي.
- **في المنافسات غير المجزأة:** يتم احتساب حصة المنتجات الوطنية وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{حصة المنتجات الوطنية} = \frac{\text{قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}{\text{إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}$$

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (حساب حصة المنتجات الوطنية لمنافسة غير مجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
260,000 ريال.

قُدّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المنشأة الأولى	المنشأة الثانية	المنشأة الثالثة
طابعة	✗	50,000 ريال منتج وطني	50,000 ريال منتج وطني	55,000 ريال منتج وطني
آلة تمزيق الورق	✓	50,000 ريال منتج وطني	53,000 ريال منتج وطني	58,000 ريال منتج أجنبي
دباسات	✗	150,000 ريال منتج أجنبي	160,000 ريال منتج وطني	165,000 ريال منتج وطني
قيمة العرض		250,000 ريال	263,000 ريال	278,000 ريال

* آلة تمزيق الورق من المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية؛ لذا لا يُحسب من حصة المنتجات الوطنية.

خلال مرحلة التقييم

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بند، آلة تمزيق الورق؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد من جميع بنود المنافسة.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (حساب حصة المنتجات الوطنية لمنافسة غير مجزأة)

طُبِّقت معادلة التفضيل السعري في مرحلة التقييم المالي

حصة المنتجات الوطنية = قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية / إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية

قيمة العرض المعدّلة = سعر العرض (بالريال) + (10% x سعر العرض (بالريال) x (1 - حصة المنتجات الوطنية)

العرض النهائي = قيمة العرض المعدلة + قيمة بنود القائمة الإلزامية.

	المتنافس الأول	المتنافس الثاني
سعر العرض (دون القائمة الإلزامية)	200,000 ريال	210,000 ريال
قيمة بنود القائمة الإلزامية	50,000	53,000
حصة المنتجات الوطنية	%25 = 50,000 / 200,000	100% = 210,000 / 210,000
قيمة العرض المعدل	215,000 = (0.25 – 1) (200,000* %10) + 200,000	210,000 = (1-1) (210,000* %10) + 210,000
العرض النهائي	265,000 = 50,000 + 215,000	263,000 = 53,000 + 210,000

بمقارنة سعر العرض المعدّل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدّل للمتنافس رقم (2) تمت ترسية العقد على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأقل سعرًا بعد تعديل قيمة العرض.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.
أحكام القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:
220,000 ريال.

قُدّم عرضان للمنافسة، كما في الجدول أدناه:

بنود المنافسة / مقدمو العروض	المنشأة الأولى		المنشأة الثانية	
آلة تمزيق الورق	80,000 ريال	منتج وطني	53,000 ريال	منتج وطني
دباسات	150,000 ريال	منتج أجنبي	160,000 ريال	منتج وطني

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

التقييم في البند الأول

(آلة تمزيق الورق)

تتم الترسية على العرض الأقل سعرًا، بين المتنافسين، نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من كلا المتنافسين هي منتجات وطنية.

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المنشأة الأولى	المنشأة الثانية
آلة تمزيق الورق	80,000 ريال منتج وطني	53,000 ريال منتج وطني

بذلك يكون المتنافس (المنشأة الثانية) صاحب العرض الفائز للبند الأول (آلة تمزيق الورق).

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المنشأة الأولى		المنشأة الثانية	
دباسات	150,000 ريال	منتج أجنبي	160,000 ريال	منتج وطني

التقييم في البند الثاني

(دباسات)

نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من المتنافسين ليست جميعها ذات منشأ وطني، فتُستخدم معادلة التفضيل السعري في التقييم المالي لحساب التفضيل السعري للمنتجات الوطنية.

علماً بأنه في المنافسات القابلة للتجزئة، يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 100% للمنتج الوطني، واعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 0% للمنتج الأجنبي.

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (1) = (150,000) + (150,000 x %10) x (1– 0) = 165,000 ريال

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (2) = (160,000) + (160,000 x %10) x (1– 1) = 160,000 ريال

قيمت لجنة فحص العروض في جهة حكومية المتنافسين من خلال مقارنة سعر العرض المعدل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدل للمتنافس رقم (2). وتمت ترسية على المتنافس (المنشأة الثانية) صاحب العرض الأقل سعرًا.

08

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

تخصيص وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي وفقًا للمعادلة الحسابية التي تحدد المتنافس الأعلى درجة للمحتوى المحلي وللشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض.

نطاق التطبيق

تطبق في العقود عالية القيمة التي تساوي أو تتجاوز 25 مليون - ماعدا عقود التوريد -

* القيمة خاضعة للتغيير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وهيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية

آلية التطبيق

- تمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزنًا للسعر يعادل 60%. أما الـ 40% المتبقية فهي تشمل ما يلي:

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

كون الشركة مدرجة في السوق المالية.

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عن الآلية

آلية التطبيق

معايير تقييم العروض:

التقييم الفني:

- على المتنافس تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة ضمن عرضه الفني وفقاً للشروط والأحكام الواردة في وثائق المنافسة، وعليه الالتزام بها. لائحة التفضيل / المادة السادسة عشرة.
- على المتنافس الالتزام بتقديم أي توضيحات إضافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة التي قُدِّمت في العرض، وذلك في حال طلبت الجهة الحكومية أو الهيئة ذلك أثناء مرحلة فحص العروض. ويحق للجهة الحكومية -بالتنسيق مع الهيئة- استبعاد العرض في حال لم تُقدّم الإيضاحات الكافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة. لائحة التفضيل / المادة السادسة عشرة.

التقييم المالي:

- تتم الترسية على المتنافس الحاصل على أعلى تقييم، على ألا يتجاوز الفارق نسبة (10%) بين السعر الوارد في عرض المتنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي وبين أقل سعر وارد في عرض أي من المتنافسين المؤهلين فنيًّا، وفي حال تجاوز الفارق في السعر هذه النسبة فيتم الانتقال للمتنافس الذي يليه في التقييم. وتجوز زيادة النسبة بالاتفاق بين الهيئة والمركز على أن توضح النسبة المعدلة في وثائق المنافسة.

لائحة التفضيل / المادة التاسعة عشرة.

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًّا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\%\right) + [(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة})] \times 40\%$$

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
أعمال وخدمات.

وثائق المنافسة:
ضمنت الجهة الحكومية الية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي وارفقت الشروط والاحكام ضمن وثائق المنافسة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية الوزن المحتوى المحلي في التقييم المالي.

قيمة المنافسة:
420,000,000 ريال، ولمدة أربع سنوات.

قُدّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

	المتنافس رقم (1)	المتنافس رقم (2)	المتنافس رقم (3)
شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	لم يقدم	%25	%16
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%30	%40	لم يقدم
مدرجة في السوق المالية.	✗	✓	✓

مرحلة تقديم العروض

الفني

اشـــتراط تقديم نسبـة مستهدفــة للمحتوى المحلي مـن قبل المتنافس.

المالي

تطبق المعادلة الموزونة في التقييم المالي.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (الفني)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة

لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على تقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس). فلن يُستبعد المتنافسون غير المقدمين لشهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نصت وثائق المنافسة على تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، تم استبعاد المتنافس رقم (3) نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

المتنافس رقم (1)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	لم يقدم
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%30
	غير مدرجة في السوق المالية.	✗
المتنافس رقم (2)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%25
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%40
	مدرجة في السوق المالية.	✓
المتنافس رقم (3)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%16
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	لم يقدم
	مدرجة في السوق المالية.	✓

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (المالي)

المتنافسون	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	النسبة المستهدفة	العرض السعري	هل الشركة مدرجة في السوق المالية؟
المتنافس رقم (1)	%0	%30	450,000,000	✕
المتنافس رقم (2)	%25	%40	455,000,000	✓
المتنافس رقم (3)	مستبعد فنيًّا؛ نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة			

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًّا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\%\right) + [(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة})] \times 40\%$$

المتنافسون	طريقة الحساب	النتيجة
المتنافس رقم (1)	$\left(\frac{450{,}000{,}000 \text{ ريال}}{450{,}000{,}000 \text{ ريال}} \times 60\%\right) + [(30\% \times 50\%) + (0\% \times 50\%) + (0\%)] \times 40\%$	%66
المتنافس رقم (2)	$\left(\frac{450{,}000{,}000 \text{ ريال}}{455{,}000{,}000 \text{ ريال}} \times 60\%\right) + [(40\% \times 50\%) + (25\% \times 50\%) + (5\%)] \times 40\%$	%74 فائز

تتم ترسية المنافسة على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي، ولكون الفارق السعري لم يتجاوز 10%.

09

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هي آلية يتم من خلالها تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي -على مستوى العقد- في المشاريع التي تُحدَّد من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالتنسيق مع الجهة الحكومية.

نطاق التطبيق

تطبق في العقود عالية القيمة التي تساوي او تتجاوز 25 مليون - ماعدا عقود التوريد -

* القيمة خاضعة للتغير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وهيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية

آلية التطبيق

تمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزنًا للسعر يعادل 60%. أما الـ 40% المتبقية فهي تشمل ما يلي:

- شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).
- كون الشركة مدرجة في السوق المالية.
- نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

على الجهة الحكومية تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي على العقود العالية القيمة التي تحددها الهيئة بالاتفاق مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالتنسيق مع الجهة الحكومية فيما عدا عقود التوريد . لائحة التفضيل / المادة الثالثة والعشرون.

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

نبذة عن الآلية

آلية التطبيق

معايير تقييم العروض:

التقييم الفني:

- على المتنافس تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة -على مستوى العقد- ضمن عرضه الفني وفقاً لأحكام وثائق المنافسة والنموذج الوارد في البوابة الإلكترونية للمحتوى المحلي. لائحة التفضيل / المادة الخامسة والعشرون.
- يجب ألا تقل نسبة المحتوى المحلي المستهدفة عن الحد الأدنى الوارد في وثائق المنافسة، وفي حال كانت النسبة أقل من الحد الأدنى، يُستبعد المتنافس خلال مرحلة التقييم الفني. لائحة التفضيل / المادة الخامسة والعشرون.
- على المتنافس الالتزام بتقديم أي توضيحات إضافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة التي قُدِّمت في العرض، وذلك في حال طلبت الجهة الحكومية أو الهيئة ذلك أثناء مرحلة فحص العروض. ويحق للجهة الحكومية -بالتنسيق مع الهيئة- استبعاد العرض في حال لم تُقدّم الإيضاحات الكافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة. لائحة التفضيل / المادة السادسة عشرة.

التقييم المالي:

- تتم الترسية على المتنافس الحاصل على أعلى تقييم، على ألا يتجاوز الفارق نسبة (10%) بين السعر الوارد في عرض المتنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي وبين أقل سعر وارد في عرض أي من المتنافسين المؤهلين فنيًّا، وفي حال تجاوز الفارق في السعر هذه النسبة فيتم الانتقال للمتنافس الذي يليه في التقييم. وتجوز زيادة النسبة بالاتفاق بين الهيئة والمركز على أن توضح النسبة المعدلة في وثائق المنافسة.

لائحة التفضيل / المادة التاسعة عشرة.

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًّا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\%\right) + [(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة})] \times 40\%$$

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال تطبيقي

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
أعمال وخدمات.

وثائق المنافسة:
ضمنت الجهة الحكومية الحد الأدنى للنسبة المستهدفة في وثائق المنافسة والذي كان يعادل 40% بعد الحصول على موافقة الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.
لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على حد ادنى لشهادة المحتوى المحلي (خط الاساس).
لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على تقديم حد الأدنى (خط الأساس).

الأحكام والآليات المنطبقة:
آلية الحد الأدني المطلوب للمحتوى المحلي
أحكام القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:
300,000,000 ريال، ولمدة أربع سنوات.

قُدّمت أربع عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

المتنافس رقم (1)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%15
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%40
	غير مدرجة في السوق المالية.	✗
المتنافس رقم (2)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%31
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%45
	مدرجة في السوق المالية.	✓
المتنافس رقم (3)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%19
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%0
	مدرجة في السوق المالية.	✓
المتنافس رقم (4)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%31
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%39
	غير مدرجة في السوق المالية.	✓

مرحلة تقديم العروض

الفني

اشـــتراط تقديم نسبـة مستهدفــة للمحتوى المحـلي مـن قبل المتنافس لاتقل عن 40%.

المالي

تطبق المعادلة الموزونة في التقييم المالي.

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (الفني)

المتنافس رقم (1)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%15
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%40
غير مدرجة في السوق المالية.	✗

المتنافس رقم (2)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%31
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%45
مدرجة في السوق المالية.	✓

المتنافس رقم (3)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%19
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%0
مدرجة في السوق المالية.	✓

المتنافس رقم (4)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%31
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%39
غير مدرجة في السوق المالية.	✓

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة

لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على تقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس). فلن يُستبعد المتنافسون غير المقدمين لشهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نصت وثائق المنافسة على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في التقييم المالي، تم استبعاد المتنافس رقم (3) نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة، تم استبعاد المتنافس رقم (4) نظرًا لتقديمه نسبة اقل من نسبة الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي والمنصوص عليها في وثائق المنافسة.

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (المالي)

المتنافسون	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	النسبة المستهدفة	العرض السعري	هل الشركة مدرجة في السوق المالية؟
المتنافس رقم (1)	%15	%40	310,000,000	✗
المتنافس رقم (2)	%31	%45	311,000,000	✓
المتنافس رقم (3)	مستبعد فنيًّا؛ نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة			
المتنافس رقم (4)	مستبعد فنيًّا؛ نظرًا لتقديمه نسبة اقل من نسبة الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي			

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًّا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\%\right) + [(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة})] \times 40\%$$

المتنافسون	طريقة الحساب	النتيجة
المتنافس رقم (1)	$\left(\frac{310{,}000{,}000 \text{ ريال}}{310{,}000{,}000 \text{ ريال}} \times 60\%\right) + [(40\% \times 50\%) + (15\% \times 50\%) + (0\%)] \times 40\%$	%71
المتنافس رقم (2)	$\left(\frac{310{,}000{,}000 \text{ ريال}}{311{,}000{,}000 \text{ ريال}} \times 60\%\right) + [(45\% \times 50\%) + (31\% \times 50\%) + (5\%)] \times 40\%$	%77 فائز

تتم ترسية المنافسة على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي، ولكون الفارق السعري لم يتجاوز 10%.

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية حيال المادة التدريبية

- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات ومتطلبات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأعمال والمشتريات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعًا قانونيًا، أو رسميًا ملزمًا.
- تُعد الأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوحيد في تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، ولا تعد مسؤولة عن أي ضرر أو خسائر مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو جهة تتخذ أو تمتنع عن القيام بأي إجراء استناداً على محتوى هذه المادة التدريبية.
- الحالات التدريبية والأسماء والأشخاص الواردة في محتوى هذه المادة، هي معطيات افتراضية وردت لأغراض التدريب ولا تمت للواقع بصلة.
- لا تعد هذه المادة التدريبية مرجعاً لاجتياز الاختبارات المهنية ذات العلاقة.
- جميع الحقوق محفوظة لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

شكرًا لكم..

LCGPA_SA LCGPA

cc@lcgpa.gov.sa 19915

Lcgpa.gov.sa